مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

دور الأحزاب في بناء الحكم الرشيد في السودان

بروفسور عبده مختار موسى

استاذ الاجتماع السياسي/ جامعة أمدرمان الإسلامية/ السودان

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٣

تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٣

تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
الأحزاب السياسية، الحكم الرشيد، الديمقراطية، السودان.

ملخص البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من حقيقة أن الأحزاب السياسية تشكل حاضنة للآيديولوجيات ومؤسسات بانية للديمقراطية. وهي بمثابة أوعية للمشاركة السياسية الواعية والفاعلة وقنوات لنشر الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام والتعليم السياسي. لكن الملاحظ أنه في السودان قد تم اختـزال الديمقراطية في الانتخابات فقط بينما الديمقراطية عملية متكاملة ومنظومة من القيم والمؤسسات والممارسات والسلوك السياسي. يحاول هذا البحث تشخيص علل الأحزاب السياسية السودانية ومن بينها البنية الحزبية الهشة وجمود الفكر وغياب الرؤية التي تستوعب متغيرات الواقع ومستجدات العصر. وتشمل العلل أيضا انشقاقات تلك الأحزاب ويحدد أسباب الانشقاقات وتأثيراتها على الاستقرار السياسي. ويرى أن معظم الأحزاب القديمة والكبيرة – جماهيريا – والتي أُصطلح على تسميتها في السودان بـ –الأحزاب التقليدية– هي أحزاب طائفية. فالحزبين الكبيرين الذين قادا السودان للإستقلال هما حزبا الأمة والإتحادي الديمقراطي. الأول امتداد للمهدية (في نهاية القرن التاسع عشر) وقوامه طائفة الأنصار المهدويين؛ والآخر يقوم على طائفة الختمية (طريقة صوفية). لمعالجة هذا الواقع السياسي المعتل يدعو البحث إلى إعادة بناء الأحزاب السياسية على أسس جديدة بتشكيل أحزاب جماهيرية وأحزاب برامج مع دمج الأحزاب التي تشترك في المنطلقات الفكرية والأهداف. ويناقش البحث متطلبات الحكم الرشيد – ويتناول المفاهيم المرتبطة به – ودور الأحزاب في ذلك وفي بناء الديمقراطية المستدامة.

المجلد الثاني العدد (١٢)
صفر ١٤٤٥هـ -
أيلول ٢٠٢٣م

The Role of Political Parties in Establishing Good Governance: the Case of Sudan

Prof. Abdu Mukhtar Musa

Sudan: https://orcid.org/00008344-5927-0002-

drmukhtar60@gmail.com

Received:
25/7/2023

Accepted:
30/7/2023

Published:
1/9/2023

Keywords:
Political parties, good governance, democracy, Sudan

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (12)
Safar 1445 H

Absrract

The significance of this article stems from the fact that political parties constitute ideological milieu as well as democracy-building institutions. Political parties are conduits for efficacious and conscious political participation as well as effective channels for disseminating political culture via the mass media and political education. However, in Sudan it is notable that democracy is reduced to elections only whereas democracy incorporate other dimensions such as values, institutions and political behavior. This article tries to diagnose the defaults that characterize the Sudanese political parties. To cite some examples: they are structurally fragile; suffer from ideational stagnation along with the lack of the vision that is capable of incorporating the current variables of the day. They also suffer from intra-party schisms and fractionalization. The two major political parties, in particular, provide a typical example for such defects. These two major parties are sectarianist with some sort of regionalism and ethnicity in drawing electoral support. The first is the "Umma Party" whose adherents are the 'Ansar' (disciples of Mahdism) and the other is the "Democratic Unionist Party" whose members belong to the Khatmiya sufi Taraiqa (sects). The article calls for re-constructing the political parties on sound ground particularly on programmatic and mass parties. It also calls for amalgamating those parties, which share one ideology and common goals. Having well-established parties paves the way for bringing about good governance and consolidate sustainable democracy.

مقدمة:

بما أن النظام السياسي يقوم على الأحزاب السياسية فإن ضعف البنية الحزبية للأحزاب السياسية يكون له إسقاطا سلبيا على تماسك النظام السياسي وقوته واستقراره؛ فالنظام السياسي بالضرورة يتأثر بالبنية الحزبية القائمة. فطالما أن البنية الحزبية في السودان بقيت ضعيفة والأحزاب كيانات سياسية مهترئة من الصعب تحقيق الاستقرار أو بناء الحكم الرشيد.

من خلال استقراء تاريخ الأحزاب السياسية في السودان يُلاحظ أن البنية السياسية هشة. فمعظم الأحزاب السياسية كمؤسسات سياسية لا تتوافر في تركيبتها وخصائصها سمات "الحزب السياسي". فالأحزاب السياسية في السودان تعاني من مشكلات هيكلية/ بنيوية ومن ضعف داخلي كبير لذلك تحتاج لمعالجات جذرية حتى تقوم بوظائفها الرئيسية والتي من بينها أن تنشط بوصفها قنوات للمشاركة السياسية الفاعلة وتشكل الثقافة السياسية الواعية، وتؤدي دوراً بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني البانية للديمقراطية والداعمة للحكم الرشيد واستدامة الاستقرار السياسي.

أولاً: حول مفهوم "الحكم الرشيد":

استخدمت مؤسسات الأمم المتحدة مفهوم الحكم الرشيد لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي. أي أن الحكم الرشيد يكون هو "الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم". حيث يعرفه البنك الدولي (WB) – وهو أول مؤسسة استخدمت مصطلح الحكم الرشيد في عام ١٩٨٩م- بأنه "مجموعة القواعد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة." كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) بأنه "استخدام السلطة السياسية وممارسة

السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية."
أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد أعطى مفهوم الحكم الرشيد تعريفاً أشمل وأعم يقوم على مفهوم التمكين؛ إذ عرفه بأنه "ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وخياراتهم والتمتع بحقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم."

ويستفاد من تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الرشيد تتضمن ثلاثة أبعاد متكاملة: أولها البعد المؤسسي (أي الإداري)، ويتعلق بطبيعة الإدارة العامة ومدى فاعليتها وكفاءتها. وثانيها البعد الاقتصادي-الاجتماعي، ويتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيرها في حياة المواطنين وتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، كما يعنى بطبيعة بنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاليته في مواجهة مؤسسات الدولة، وتفعيل دوره في تعبئة الأفراد والجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثالثها البعد السياسي-التمثيلي، ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية في الدولة وشرعية تمثيلها، ومدى توافق البيئة السياسية والقانونية مع متطلبات تطوير آليات التنمية السياسية في المجتمع وفي مقدمتها المشاركة السياسية.

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيُقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

ويمكن الجمع بين التعريفات السابقة بالقول بأن الحكم الرشيد هو "الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويُعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية."

والحكم الرشيد كما تراه الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الشروط التالية:

١. حكم القانون Rule of Law: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

٢. الشفافية Transparency: تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

٣. المسؤولية responsibility: أي أن تتضافر كل الجهود الدولية لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

٤. بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

٥. المساواة Equity: تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

٦. الفعالية والكفاءة competence & Efficiency: تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

٧. المساءلة: accountability يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

٨. الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision: يمتلك القادة والجمهور منظورا

واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص الحكم الرشيد بأنه: تنمية مستدامة = سيادة قانون = إدارة قوية = شرعية = فعالية تطبيق القانون = مجتمع قابل للتغيير والتطور= مشاركة فاعلة .فهي رقابة مزدوجة من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، فالكل في سفينة واحدة والنجاة للمجتمع والدولة بمكوناتها والهلاك للمجتمع والدولة بمكوناتها، وليكن لنا في "حديث السفينة المشهور في السنة" أكبر الوضوح لترجمة التفاعل المجتمعي الصحيح للتحرك نحو الاتجاه الصحيح.

ثانياً: نوعيـة الديمقراطية (quality of democracy):

لا يمكن تصور وجود حكم رشيد بدون ديمقراطية حقيقية. ونعني بها ديمقراطية شاملة متكاملة بكل مبادئها وخصائصها وتتجلى في الممارسة والسلوك السياسي للطبقة السياسية في كل المؤسسات على جميع المستويات. وعندما تتجلى قيم الديمقراطية في العملية السياسية هذا يساعد في تحقيق "نوعية" الديمقراطية. الملاحظ أنه في السودان قد تم اختـزال الديمقراطية في الانتخابات فقط بينما الديمقراطية عملية متكاملة ومنظومة من القيم والمؤسسات والممارسات والسلوك السياسي. كما أن الديمقراطية تنطوي على مبادئ ومفاهيم مهمة مثل الحرية والعدالة وحكم القانون والشفافية.

لقد عكفتُ على البحث في هذا الموضوع فوجدتُ أن علم السياسة الحديث قد اجتهد في وضع الديمقراطية في سياقات جديدة ووضع لها معايير علمية ومؤشرات موضوعية. وأن كثيراً من مراكز ومعاهد البحوث في الغرب قد بدأت تتجه إلى الحديث عن "نوعية الديمقراطية" (quality of democracy) تتجاوز المفهوم التقليدي للديمقراطية. بينما نحن في كثير من دول العالم الثالث لم نطبق حتى تلك التقاليد أو المبادئ القديمة في الديمقراطية.

تقول الدراسات الحديثة في العلوم السياسية أنه في العالم الآن توجد ديمقراطية

– بدرجات متفاوتة – في حوالي ٦٠٪ من دول العالم (أكثر من ١٠٠ دولة). لذلك أصبح الاتجاه هو الحديث عن "نوعية" الديمقراطية (quality of democracy)، وتنوع الديمقراطية (Variety of Democracy).

وهناك تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة (ظاهرة التحول الديمقراطي الكبير (de-mocratization حيث يعزيها البعض إلى التحولات الاجتماعية/ الاقتصادية الكبيرة، والتعبئة التي تقودها الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، التحالفات الطبقية، التحديات والثورات، والتوافق والتسويات بين النخب... وهناك من يضيف العوامل الخارجية مثل انتشار القيم الديمقراطية من خلال عمليات العولمة وأشكال التدخل الدولي المختلفة والتي تدعم منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الناشئة، وعمليات بناء الدولة، وبناء المؤسسات ...

هناك منظمة دولية مستقلة مقرها مدينة (فينا) تُعنى بإصدار تقييم (ترتيب) سنوي للدول بحسب مستوى الديمقراطية فيها "Democracy Ranking As-sociation" على ضوء الممارسة في الواقع وعلى ضوء معايير موضوعية محددة. وتعمل المعادلة المفهومية المطبقة على قياس نوعية الديمقراطية استناداً لمؤشرات تتكامل فيها الحرية وخصائص النظام السياسي مع أداء الأبعاد غير السياسية مثل (الجندر، الاقتصاد، المعرفة، الصحة والبيئة).

هذا المدخل لترتيب الدول ديمقراطيا يشمل أيضا مخرجات الديمقراطيات. ولا تشمل عملية التقييم كل الدول بل تلك الدول التي تطبق الديمقراطية على أن يكون سكان الدولة مليون فأكثر والتي يتم تصنيفها كدول "حرة" أو "حرة "جزئياً".

إن نظام تقييم الديمقراطيات يفهم ويقيس الديمقراطيات في سياق ومدخل متعدد الأبعاد. وتشتمل عملية تقييم الديمقراطية على ستة أبعاد أو مؤشرات (واحد سياسي، وخمسة غير سياسية)، مع أوزان مختلفة لنوعية الديمقراطية بصورة عامة، وبالتالي يتم توزيع الأوزان طبقاً لذلك:

١. السياسي (أو النظام السياسي) ٥٠٪؛

٢. النوع (gender): نوعية الجندر بمعاييـر التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية والتعليم (١٠٪)؛

٣. الاقتصاد (أو النظام الاقتصادي)، ١٠٪؛

٤. المعرفة (مجتمع المعرفة، البحث العلمي والتعليم) ١٠٪؛

٥. الصحة (أو النظام الصحي والوضع الصحي) ١٠٪؛

٦. البيئة (واستدامة البيئة environmental sustainability)، ١٠٪.

وهكذا فإن الأساس النظري لتقييم الديمقراطية يستوعب مؤشرات غير سياسية إلى جانب الأبعاد السياسية. وهذا يعني أن الديمقراطية تمثّل، ليس فقط مفهوم للنظام السياسي، بل هي أيضاً مفهوم يمتد للمجتمع والسياق الاجتماعي، وتشمل تقاطعات بين السياسة، المجتمع، الاقتصاد وحتى البيئة. والسياسة هي المسؤولة عن الأداء الاقتصادي (الاقتصادي/ الاجتماعي) والبيئة الطبيعية.

ترتقي الديمقراطية في أي دولة في سلم التقييم من خلال التطور في نوعية الديمقراطية وفق الممارسة الكلية في منظومة تتسق فيها كل تلك الأبعاد/ المؤشرات (السياسية/ الاجتماعية/ الاقتصادية/ البيئية/ العلمية...). ولكي ترتقي الديمقراطية نوعيا يجب أن تتحرك من الديمقراطية الانتخابية التي تؤكد على الحقوق الانتخابية والسياسية (كما هي في السودان) إلى الديمقراطية الليبرالية (تحقق الحريات المدنية)، ثم إلى مستوى أعلى هو الديمقراطية الليبرالية المتقدمة ذات النوعية الأعلى.

وهناك علماء مثل بيثام يركزون على الحرية كسمة مميزة للديمقراطيات، وترتبط بالحقوق وحكم القانون. ويضيف آخرون بأنه لاستدامة الديمقراطية يجب أن يتم تعزيزها أو تدعيمها بأبعاد أخرى. فمثلاً لا بد من وجود توزيع عادل للثروة. لأن التوزيع غير العادل للثروة في دولة ما سوف يؤدي إلى نوع من السيطرة الثقافية أو

"الزعامة الثقافية" (cultural hegemony) بواسطة الطبقات المهيمنة (المستأثرة بالثروة)، والتي سوف تفلت من المحاسبة.

وكاستجابة لهذه التطورات في مجال قياس مستوى ونوعية الديمقراطية بدأت كثير من الجامعات ومراكز البحوث تقوم بدراسة لوضع معايير موضوعية تناسب هذه التطورات. ومن هذه المؤسسات الأكاديمية والبحثية هناك معهد تتطابق حروف اسمه الأولى مع كلمة "فكرة" (IDEA) وهو (المعهد الدولي لدعم الديمقراطية والانتخابات) والذي طور إطاراً بديل لتقييم الديمقراطية، والذي يتجاوز التقييم القطري والتقييم الخارجي إلى التقييم الشامل الذي يستند إلى فرق وطنية للتقييم تقودها الحكومة أو المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وهذا الإطار يستلزم "إلتـزام" بالمبادئ الأساسية للديمقراطية، القيم الوسيطة المرتبطة بهذه المبادئ، ومجموعة من الأسئلة حول الأداء الديمقرطي.

هناك مجال أو مدى في الإطار لاستخدام المعايير الموجودة وفي ذات الوقت استصحاب معلومات دقيقة حول نوعية الديمقراطية والتي يمكن ربطها بعمليات داخلية للإصلاح الديمقراطي. وبعد تطبيقها لهذا الإطار التقييمي في أكثر من ٢٠ دولة توصلت عدة مؤسسات بحثية (من خلال عمل مشترك) إلى صدقية هذا الإطار المرجعي/ التقييمي. بالإضافة للمعهد أعلاه (آيديا) شارك في البحث مكتب المراجعة الديمقراطية البريطاني، مركز حقوق الإنسان بجامعة سوسكس البريطانية، وشبكة حالة الديمقراطية، وغيرها. وخرجوا بمرشد أو دليل موجِّـة لتقييم الديمقراطية، أطلقوا عليه: "تقييم الديمقراطية: دليل عملي" وهو ينطوي على مباديء معيارية وعناصر عملية للإطار، وتجارب من تلك الدول التي طبقت هذا الإطار.

وتوصل ذلك المعهد (آيديا) إلى عدة نتائج منها: (١) أن التحول الديمقراطي (الدمقرطة) يأخذ وقتاً طويلاً ويحتاج إلى صبر؛ (٢) وأن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها من خلال الانتخابات فقط؛ (٣) وأن الممارسات الديمقراطية يمكن مقارنتها لكن لا يمكن توصيفها (بصورة معزولة)؛ (٤) أن الديمقراطية يمكن بنائها من داخل

المجتمعات؛ (٥) الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو تصديرها، لكن يمكن تعزيزها.

أعتقد أننا بحاجة إلى التأمل في هذه الدراسات حتى لا نأخذ من الديمقراطية جانب واحد (مرحلة واحدة) هي الانتخابات ثم تفشل ونقول أن الديمقراطية فاشلة!!

ثالثاً: الشعبوية في مواجهة النخبوية:

المقصود بالشعبوية هو عكس "الصفوية" أو النخبوية. و هو منهج التعامل مع الشعب مباشرة أو منهج "من أسفل إلى أعلى" بما يحقق إشراك الشعب بفاعلية في العملية السياسية. وهي تعني ديمقراطية الجماهير "democracy of the Masses" ويطلق عليها آخرون ديمقراطية القواعد grassroots democracy.

تشكل الشعبوية اتجاها جديدا في النظرية السياسية وفي الفكر السياسي المعاصر. وهو اتجاه يقوم على التوجه نحو القواعد والتركيز على بناء المواطن الديمقراطي. وهي تنطوي على "تنظيم المجتمع" بصورة فاعلة بما يحقق استيعاب التعددية، وتمثل ذلك في ظهور مفهوم الشعبوية الاستيعابية "inclusive populism".

لكن يرى البعض أن نجاح هذه الشعبوية يعتمد على الشخصية الكاريزمية – ضمن عوامل أخرى. إلا أن المفهوم يشهد جدلاً بسبب تباين الشعبوية – فهنالك شعبوية اليمين، وشعبوية اليسار وهنالك مسألة علمنة الليبرالية وتأثير الدين وما شابه ذلك. ويرى البعض أنه لا النشاط الليبرالي لليسار ولا القومية السلطوية لليمين استطاعت أن تشكل عمقا شعبيا أو تتغلغل بصورة جذرية في حياة المواطنين التي تدعي تمثيلها. كذلك يتحدث البعض عن صعود الشعبوية اليمينية كظاهرة عالمية مصحوبة بتغيرات دولية جديدة.

هذه الظاهرة الدولية الجديدة تحمل في ثناياها مشتركات مهمة: العداء للصفوة الليبرالية وللقواعـد الديمقراطية، انفجار الصراع الحضاري بين المسيحية والإسلام والكراهية ضد المهاجرين. وإزاء كل ذلك تحول المواطنون إلى غرباء. ومع زيادة تدفق الهجرات والأزمات الاقتصادية وزيادة التنوع الديني بسبب تلك الهجرات، ظهرت

تحديات في طريق تحقيق الشعبوية لأهدافها: (بناء المواطن الديمقراطي، استيعاب التعددية، بناء بديل للصفوية، معالجة ثغرات الديمقراطية ...). وهنالك من يرى أن محاولة دمج المهاجرين المسلمين في المجتمعات الغربية هو الذي أدى إلى ظهور شعبوية اليمين. فالمسألة تتجاوز عملية استيعاب مهاجرين أو إدماجهم في المجتمع الجديد إلى مسألة أكثر تعقيداً ترتبط بطبيعة التركيب الديمغرافي والتعدد الديني والهوياتي وربما صراع بين الأديان. كما تنطوي على أهمية التقاليد وكذلك المؤسسات التي تتبنى دور الوسيط في تلك العملية – لا سيما مؤسسات المجتمع المدني.

أرى من الضروري أن تتبنى الأحزاب السياسية في السودان هذا الاتجاه الجديد لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية الشعبية ولزيادة حجم مؤيديها، ولاكتساب مزيدا من صفات التغلغل وسط الجماهير وميزة الانتشار الأفقي والرأسي. وهذا يكسبها المزيد من السند الشعبي لأن الشعبوية تعطي الشعب الاحساس بأن هذا الحزب الشعبوي قريب منهم ويعبر عن مطالبهم ومصالحهم وبالتالي تتحق المشاركة الشعبية الحقيقية. والحزب السياسي الذكي هو من يعرف كيف يصل للجماهير وكيف يستطيع أن يحول الفكر السياسي الاجتماعي إلى برنامج عمل يقدمه للحكومة لتطبيقه لصالح الجماهير. وهو الذي يستطيع أن يعرف ماذا تريد الجماهير؟.

يمكن القول أن الحزب الذي يجمع بين المدرستين أو المنهجين – الشعبوية والنخبوية/ الصفوية – هو مَـن يتمتع بـ "الذكاء الاستراتيجي".

وهذا يعني أن يكون له رؤية تدرك بوعي متقدم حقائق الواقع ويتعامل مع متغيراته بمرونة عالية لأن ديناميكيات السياسة المعاصرة تستوجب هذه المرونة وتلك الرؤية. وعلى الحزب أن يتعامل مع المجتمع والدولة أفقيا ورأسيا بحيث يتم التغلغل والانتشار بصورة فاعلة ومؤثرة وهذا يسهل له عملية التجنيد والتنشئة السياسية والتعبئة والمشاركة الفاعلة في فضاء المجتمع والدولة مما يزيد من شعبته وجماهيرته وفي الوقت ذاته يكسب الصفوة اللازمة لتعزيز القيادة الرشيدة.

وبالذكاء الاستراتيجي يمكن للحزب أن يسهم بفاعلية في عملية الانتقال الديمقراطي وبناء الحكم الرشيد. وفي تصوري أن فاعلية الحزب السياسي الناجح يمكن ترجمتها في الشكل التالي:

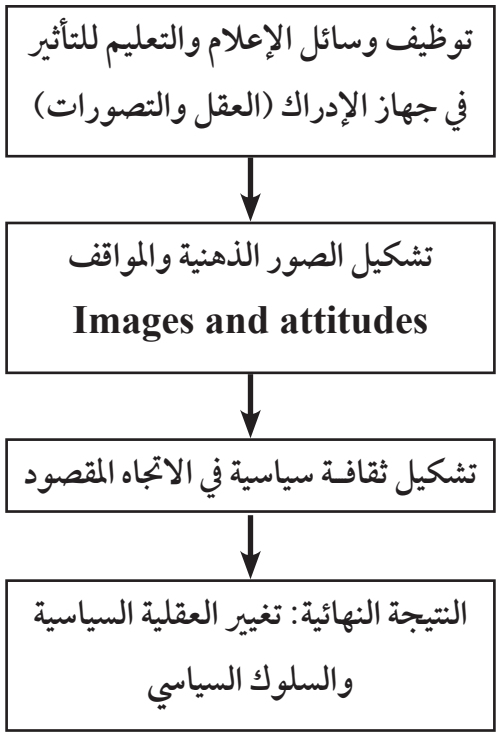

هذا يعني أن يمكن للحزب الناجح استغلال كل الأدوات والوسائل المتاحة للإسهام في تشكيل الثقافة السياسية وخاصة من خلال توظيف وسائل الإعلام – المباشرة وغير المباشرة – وبالتالي يؤثر يسهم في صياغة سلوك سياسي رشيد وبذلك يسهم في بناء الحكم الرشيد.

رابعاً: واقع الأحزاب السياسية في السودان:

تشكل الأحزاب السياسية حاضنة للآيديولوجيات ومؤسسات بانية للديمقراطية. وهي بمثابة أوعية للمشاركة السياسية الواعية والفاعلة وقنوات لنشر الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام والتعليم السياسي. فبالتـنشئة

السياسية تتشكل الثقافة السياسية وهذا يعزز التنمية السياسية وبالتالي يهيئ المناخ للممارسة الديمقراطية السليمة والحكم الرشيد. وهذا بدوره يؤدي إلى الاستقرار والأمن – وهما متطلبات استدامة الديمقراطية ويحقق ذلك غاية التنمية والرفاهية.

شكل يعبر عن علاقة الأحزاب السياسية بالحكم الرشيد:

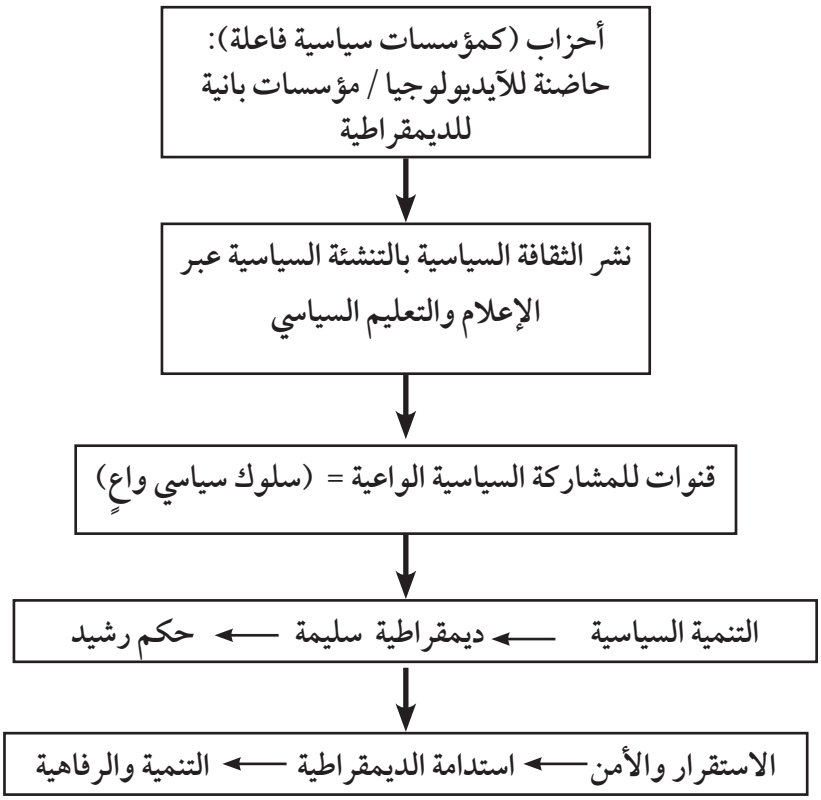

من المسلمات أن الأحزاب السياسية هي جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع. لذلك لا يمكن دراسة أو تحليل بنية هذه الأحزاب بمعزل عن طبيعة المجتمع السوداني. فمعظم الأحزاب القديمة والكبيرة – جماهيريا – والتي أُصطلح على تسميتها في السودان بـ "الأحزاب التقليدية" هي أحزاب طائفية. فالحزبين الكبيرين الذين قادا السودان للإستقلال هما حزبا الأمة والإتحادي الديمقراطي. الأول امتداد للمهدية (في نهاية القرن التاسع عشر) وقوامه طائفة الأنصار المهدويين؛ والآخر يقوم على طائفة الختمية

(طريقة صوفية). وقد تبلورت هاتان الطائفتان في حزبين سياسيين في منتصف أربعينات القرن العشرين. وتكمن المشكلة الأساسية في هذه الأحزاب في أنها:

١. لم تستطع أن تطور نفسها وتواكب الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية – أي أنها جامدة في الفكر وفي الهياكل وتفتقر للمرونة والقدرة على التكيف؛

٢. لم تطبق الديمقراطية في داخلها – بمعنى غياب المؤسسية في صناعة واتخاذ القرار وفي اختيار أجهزة الحزب وكوادرها القيادية، وتجديد القيادة (زعيمها يقود الحزب منذ أربعة عقود وحتى الآن)؛

٣. وتبعا لذلك أنها لا ينطبق عليها المفهوم العلمي الدقيق لكلمة "حزب". فهي أقرب للجماعة أو الطائفة؛ بل هي تعبير عن – وامتداد – للنظام البطرياركي(patriarchy) الذي يتسم به المجتمع السوداني.

بما أنها – أي الأحزاب التقليدية – كانت تتمتع برصيد جماهيري كبير وتكتسح الانتخابات فقد شوّهت العملية السياسية (شكل وطبيعة المشاركة والممارسة السياسية)، كما أثّرت سلباً على السلوك السياسي للفرد والمؤسسات على حد سواء. فالسلوك الانتخابي للفرد متأثر ومحكوم بانتمائه لزعيم الطائفة الدينية وليس عن وعي وإدراك بالموقف، وبالتالي تراكمت ثقافة سياسية سالبة في السودان أفرزت ديمقراطية غير حقيقية؛ بينما اتجهت الأحزاب لوضع فشلها على شماعة تدخل الجيش في السلطة وأنها لم تجد الفرصة الكافية. وأصبحت لدينا ظاهرة يمكن وصفها بأنها "تسييس القبيلة في المناطق الريفية وقبلنة (tribalization) السياسة في المناطق الحضرية." ظهرت في وقت لاحق، لتلك الأحزاب، أحزاب أخرى – ينطبق عليه مفهوم الحزب – مثل الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعث العربي. غير أن الأول – بتوجهه العلماني، والثاني – بخطابه العروبي – أفقدهما السند الشعبي اللازم في مجتمع متديَن من ناحية، وتشكِّل فيه "الأفريقانية" (ببعدها الإثني/ الثقافي) حضورا كبيراًمن ناحية ثانية. ومع غياب حزب وسط يجمع بين هذا وذاك صعدت الحركة الإسلامية جماهيريا ونخبوياً.

ترتب على ذلك أن المشهد السياسي السوداني منذ الاستقلال اتسم بالآتي:

أ- عدم وجود أحزاب سياسية جماهيرية حديثة تتجاوز الانتماءات والولاءات الضيقة لتذويب القبلية والطائفية – مثلما ما نجح في ذلك حزب المؤتمر الهندي.

ب- غياب الإعلام القومي والخطاب القومي – الذي يساعد على تذويب تلك الانتماءات في بوتقة انصهار قومية واحدة – مثلما نجحت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية رغم التنوع الذي أصبح نقمة في السودان.

ج- مقروناً مع ذلك عدم وجود النخبة المتجردة والواعية التي تملك رؤية شاملة للتنمية تحقق العدالة مما دفع المواطن إلى الاحتماء مرة أخرى بالعشيرة والقبيلة ككيان يعبّر عن الهوية ويحقق الذات ويحمي المصالح.

د- أسهمت هذه الأحزاب في أكبر مشكلتين تواجهان دول العالم الثالث – المشروعية والهوية، وذلك من خلال تغييبها للديمقراطية الحقيقية في داخلها من ناحية، وتكريس الطائفية والقبلية والجهوية من ناحية أخرى، فأثرت سلبا – ضمن عوامل أخرى – في عملية بناء الهوية الوطنية.

هذا المشهد السياسي كان جامدا على مستوى النخب والأحزاب الكبيرة التي لها تأثير على الحركة السياسية في المجتمع. غير أن هذا المشهد السياسي لم يكن متناغماً مع المشهد الاجتماعي. فالمجتمع السوداني مجتمع – رغم فقره وتخلفه – مجتمع منفتح ومتفاعل مع المتغيرات التي من حوله، وهي متغيرات فرضتها العولمة؛ وأكثر شرائح المجتمع تفاعلاً مع هذه المتغيرات هي الشباب والذي يشكل نسبة كبيرة في المجتمع السوداني – أكثر من ٤٥٪ بحسب الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٩م.

وقد اتضح ذلك من الصراع بين الشباب والحرس القديم في هذه الأحزاب. كما تمثل أيضاً في الانشقاقات. فمثلاً **حزب الأمة** – أكبر الأحزاب في تاريخ السودان – انشق، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى أكثر من ست أحزاب هي: حزب الأمة القومي (بقيادة الصادق المهدي)، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد (مبارك الفاضل المهدي) وحزب الأمة القيادة الجماعية (متحالف مع المؤتمر الوطني – بقيادة د. الصادق الهادي المهدي الذي أصبح في احدى تشكيلات حكومة البشير مستشاراً للرئيس ضمن أربعة

عشر مستشاراً)، وحزب الأمة التيار العام بقيادة د. آدم موسى مادبو الذي كان في السابق نائب رئيس حزب الأمة القومي، وحزب الأمة تيار الانتفاضة الذي تشكل قبيل الانتخابات كرد فعل للانشقاقات بقيادة المحامي محمد أحمد عبد القادر الأرباب وحزب الأمة الفيدرالي، وحزب الأمة الوطني. كذلك انشق الحزب الآخر الكبير، **الحزب الاتحادي الديمقراطي** إلى بضعة أحزاب بينما احتفظ التيار الرئيسي في الحزب بقيادة محمد عثمان الميرغني باسم "الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل" وانشق تيار باسم "الحزب الوطني الاتحادي" بقيادة د. جلال يوسف الدقير المتحالف مع حكومة الانقاذ حيث كان وزيرا للصناعة ضمن ما كان يُعرف بـ"حكومة الوحدة الوطنية" بعد اتفاق نيفاشا وهي حكومة انتهت بانتخابات إبريل/ نيسان ٢٠١٠.

هذه الانشقاقات شملت حتى الأحزاب العقائدية، فالحزب الشيوعي خرج منه تيار تحت اسم (حق) ويعني حركة القوة الجديدة بقيادة الحاج وراق والخاتم عدلان. وكذلك حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي انشق عنه الترابي في عام ٢٠٠٠ (بعد المفاصلة التي حدثت في نهاية عام ١٩٩٩) وشكل حزب جديد هو حزب المؤتمر الشعبي. كما طالت الانشقاقات حزب الجنوب (الشريك الحاكم) حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي انشق عنه د. لام أكول، وزير الخارجية الأسبق، وشكّل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي (SPLM/DC) وسط اتهامات من بعض النخب الجنوبية لحزب المؤتمر الوطني بأنه وراء هذا الانشقاق لإضعاف الحركة الشعبية.

صحيح أن هذه الانشقاقات التي حدثت في داخل الأحزاب السياسية (in-tra-party schisms) لم يقدها شباب، إلا أن جمود الفكر في هذه الأحزاب وغياب الرؤية المستوعبة لمعطيات الواقع وافتقارها للقدرة على التكيف جعلها تفقد البوصلة وتخسر كثيرا من أنصارها وسط الشباب والمرأة الذين توزعوا بين مَن تخلوا عن انتماءاتهم واستسلموا للاحباط، ومَن التحقوا بأحزاب عقائدية – خاصة الجبهة الإسلامية القومية (حزب الحركة الإسلامية) في نسختها الجديدة "المؤتمر الوطني". فمثلاً بعد

اتفاقية السلام انشق أحد قيادات حزب الأمة البارزين في الحزب في إقليم كردفان عن الحزب ومعه (١٠٠) من كوادر الحزب في الإقليم وهو محمد علي المرضي، وهو محامي عمل حاكما لولاية كردفان (وسط السودان) في ثمانينات القرن العشرين ثم وزيرا للعدل في حكومة المؤتمر الوطني بعد انضمامه له بعد اتفاقية السلام. وفي يوليو/ تموز ٢٠١٠ انسلخت مجموعة من حزبي الأمة – القيادة الجماعية والإصلاح والتنمية – في جنوب كردفان وأعلنت انضمامها إلى الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، بينما كان رد فعل حزب الأمة الادعاء أن انشقاق البعض لن يؤثر في مسيرة الحزب.

وحسب تقييم بعض المراقبين لمسيرة الحزب الاتحادي الديمقراطي وما آل إليه حاله من ضعف ووهن وانسلاخات وانشقاقات فهناك من يرى أنَ من أهم الأسباب **وأولها** في ضعف وتدهور هذا الحزب على سبيل المثال لا الحصر: هو الفراغ الذى حدث بين القيادة والقواعد، إبان معارضة هذا الحزب للإنقاذ منذ ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م توقيع إتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى غدرت فيها الحركة بتجمع المعارضة برئاسة مولانا الميرغنى، كما فعل بالمثل المؤتمر الوطنى بمعارضة الداخل وعلى رأسها حزب الأمة القومى برئاسة الإمام الصادق المهدى. هذا إضافة لعدم إدارة الحزب ديمقراطياً حسب مؤسسات الحزب الداخلية، حيث أن الحزب لم يعقد المؤتمر العام للحزب منذ فترة طويلة.

أما السبب **الثانى** فهو أنَ بعض قيادات هذا الحزب فضّلت مصلحتها الشخصية الضيقة على مصلحة الحزب الكبير، فقررت المشاركة فى السلطة مع المؤتمر الوطنى. **وثالث** الأسباب هو أنَ بعض الأسر والتى كان لها القدح المعلى فى تأسيس هذا الحزب، وجدت نفسها بعيدة عن دائرة إتخاذ القرار، مما حدا ببعض أفرادها أن يعملوا على تكوين أحزاب بنفس إسم الحزب، ولكن من غير تأثير يذكر على الساحة السياسية، **ورابع** الأسباب هو السياسة التى إنتهجها المؤتمر الوطنى فى تفتيت الأحزاب الكبيرة والعريقة كي لا تشكل له هاجساً وتهدد بقاؤه في السلطة كما أنه عمل على استقطاب بعض الأفراد والذين لهم أوزانهم الأكاديمية والإجتماعية والدينية، وخامسها، هو عدم تنسيق

وتضافر جهود هؤلاء العلماء والمثقفين والمستنيرين من قواعد الحزب لمعالجة القصور وانعدام الديمقراطية داخل الحزب،حتى ينطلق الحزب إلى رحابٍ أوسع ويقود حركة الديمقراطية والحرية ودولة المؤسسات وسيادة حكم القانون. وقد وصف أحد المراقبين ما يحدث في الحزب الاتحادي الديمقراطي بأنه "كان يمارس نوعاً من الفوضى".

لقد سجلت الأحزاب التقليدية الكبيرة في السودان **تاريخا من الضعف والتراجع ثم الانشقاق**. وأصبحت تعاني من أزمات في داخلها أكثر من تحديات الخارج – المتغيرات على الساحة السياسية والاجتماعية السودانية. ولذلك يمكن استنباط أحكام من هذا الواقع الحزبي بالقول إن الحزب الذي لا يطبق الديمقراطية في داخله ويبني مؤسساتية ويراجع برامجه وفق مقتضيات المرحلة ومستجدات العصر لا يمكنه أن يحافظ على سنده الشعبي وقدرته على التنافس أو يبقى على قيد الحياة السياسية.

ويمكن اقتراح طريق للوصول لأحزاب قليلة وقوية من خلال مراحل يعبر عنها هذا الشكل:

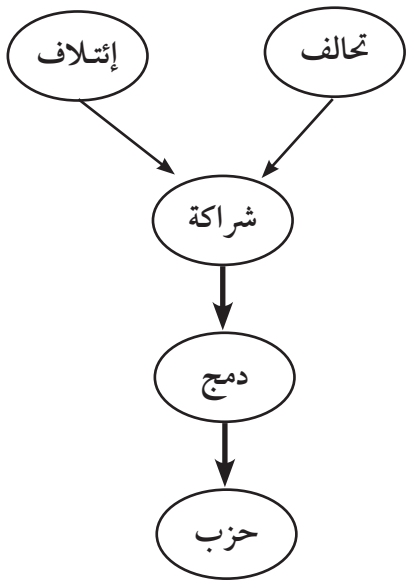

خامساً: بنية الأحزاب السياسية في السودان ومتطلبات الحكم الرشيد:

تشترك الأحزاب السياسية في سمات عامة مع كثير من الأحزاب في العالم الثالث بصورة عامة. ومن هذه السمات:

١. ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسِّسه، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه شخصنة الأحزاب العربية، وينجم ذلك عادةً عن غياب الديموقراطية داخل الأحزاب فلا توجد انتخابات داخلية لتجديد القيادة والتداول السلمي للسلطة.

٢. شيوع ظاهرة التحزُّب على حساب ظاهرة الحزبية، فأغلب منتسبي الأحزاب العربية لا تجذبهم البرامج الحزبية، وإنما الولاء لشخص لديه تأثير معين.

٣. التشرذم والانشقاق: وهذه ظاهرة تتميز بها الظاهرة الحزبية في السودان أكثر من أية دولة أخرى. ويكفي أن في السودان أكثر من (١٠٠) حزب سياسي، منها (٨٣) مسجل تسجيل رسمي. بعض هذه الأحزاب "متناهية الصغر" ولا تأثير لها على الواقع السياسي.

٤. في الحالة الغربية تعبِّر فيها الأحزاب عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين أحزاب حاكمة وأخرى تلعب دور المعارضة " ومثل هذا التصور للعمل الحزبي قد افترض بداية الانطلاق من فكرة القبول بوجود الآخر وهي فكرة غير مُتَجذِّرة في الممارسة السياسية العربية ".

٥. ضعف التعبئة الجماهيرية وعمليات التجنيد والتنشئة (recruitment and political socialization): ويرجع ذلك إلى عدم الثقة الجماهيرية في برامج الأحزاب وعدم قدرتها على تحقيق مطالب الشعب. فالأحزاب السياسية في السودان – مثل غيرها من دول العالم الثالث والدول العربية – تحرص على المصالح الشخصية للقيادات ولا تضع مصالح الشعب كأولوية.[١]

وفي السودان لا يوجد حزب جماهيري أو حزب أغلبية. وبالتالي يكون السودان أكثر الدول حاجة للشراكة السياسية. كما أن هذه الشراكة السياسية مهمة لحالة السودان

(١) عبده مختار، واقع الشراكة السياسية في السودان، المصدر السابق.

كدولة متعددة وعالية التنوع ويعاني نظامها السياسي من الاستقطاب الطائفي الحاد. وكذلك تزداد أهمية الشراكة السياسية في السودان لإستيعاب المكونات المختلفة في النشاط السياسي وفي توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية.

فسبب الاحتقان واحتكار السلطة في يد نخبة محدودة – لا تمثل إلا شريحة محدودة من القوى الاجتماعية والسياسية– يؤدي إلى الاحتقان وشعور قطاعات كبيرة بالاستبعاد والإقصاء والتهميش. وهذا ما أدى إلى توترات ونزاعات وصراعات، وأدى في النهاية لاندلاع التمرد والحروب وانفصال الجنوب وأزمة دارفور.

عدم وجود حزب جماهيري في السودان تؤكده نتائج الانتخابات في الديمقراطيات الثلاثة منذ الاستقلال وحتى آخر حكومة ديمقراطية اطاحت بها الحركة الإسلامية في إنقلاب عسكري في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩. بصورة عامة يتفق علماء السياسة بأن "للتعددية الحزبية (multipartyism) تأثير إيجابي على التحول الديمقراطي؛ وأن الأنظمة السياسية ذات التعددية الحزبية هي الأكثر قدرة في تطوير مستويات الديمقراطية".[١]

يوضح الجدول التالي الأحزاب المشاركة في الانتخابات (إبريل ١٩٥٣) وعدد المقاعد التي حصل عليها كل منهم في مجلس النواب:

الحزب	عدد الفائزين	ملاحظات
الحزب الوطني الاتحادي	٥١	ثلاثة مقاعد في دائرة الخريجين
حزب الأمة	٢٢	مقعد واحد في دوائر الخريجين
مستقلون جنوبيون	٤	
الحزب الجمهوري الاشتراكي	٣	
تحالف الجنوب السياسي	٣	
الجبهة المعادية للاستعمار	١	
المجموع	٩٧	

(1) Jan Teorel and Michael Wahman, "Institutional stepping stones for democracy: how and why multipartyism enhances democratic change". In: Democratization. London, Routledge: Taylor & Francis Group, Volume 25,Number 1, January 2018, p. 78.

مجلس الشيوخ:

الحزب	بالانتخاب	بالتعيين	المجموع
الحزب الوطني الاتحادي	٢٢	١٠	٣٢
حزب الأمة	٣	٤	٧
مستقلون جنوبيون	٣	١	٤
الحزب الجمهوري الاشتراكي	-	١	١
تحالف الجنوب السياسي	٣	١	٤
الجبهة المعادية للاستعمار	١	٢	٣
المجموع	**٣٢**	**١٨**	**٥١**

نتائج انتخابات الديمقراطية الثانية (١٩٦٥ – ١٩٦٩):

بعد أن أجلت الانتخابات في المديريات الجنوبية لأسباب أمنية بالقرار الصادر من مجلس السيادة في ١٩٦٥، حيث أجريت لاحقاً في العام ١٩٦٦ جاءت نتائج الانتخابات على النحو الآتي:

الحزب	دوائر إقليمية	مقاعد خريجين	المجموع
حزب الأمة	٨٢	١٠	٩٢
الحزب الوطني الاتحادي	٧١	٢	٧٣
مستقلون	١٥	-	١٥
الحزب الشيوعي السوداني	٠	١١	١١
اتحاد أبناء جبال النوبة	١٠	-	١٠
حزب سانو	١٠	-	١٠
مؤتمر البجا	١٠	-	١٠
جبهة الميثاق الإسلامي	٥	٢	٧
حزب الأحرار الجنوبي	٢	-	٢
حزب الوحدة	٢	-	٢
المجموع	**٢١٧**	**١٥**	**٢٣٢**

لكن شهدت الحكومة الائتلافية التي تشكلت عقب انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥ خلافات سياسية حادة، طرفاها الحزبين التقليدين الاتحادي الديمقراطي والأمـة بشقيه جناح الأمام الهادي وابن أخيه الصادق المهـدي. أفضت الخلاف إلى حل الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٦٥ الأمـر الذي أفرغ محتواها الدستوري و التعجيل بإجراء انتخابات برلمانية جديدة كانت نتائجها كما يلي:

عدد الأصوات	الحزب
١٠١	الحزب الاتحادي الديمقراطي
٣٦	حزب الأمة (جناح الصادق المهدي)
٣٠	حزب الأمة (جناح الإمام)
١٥	حزب سانو
١٠	جبهة الجنوب
٩	مستقلون
٥	أمة
٣	جبهة الميثاق الإسلامي
٣	مؤتمر البجا
٢	الحزب الشيوعي السوداني
٢١٤	**المجموع**

بعد أن أطاحت بحكم النميري العسكري انتفاضة شعبية في إبريل ١٩٨٥ تولت السلطة حكومة انتقالية مدنية (برئاسة الجزولي دفع الله ممثل النقابات والاتحادات التي قادت الانتفاضة) والتي نظمت انتخابات ديمقراطية عام ١٩٨٦ كانت نتائجها كما يلي:[١]

(١) المفوضية القومية للانتخابات (تاريخ الانتخابات في السودان): أنظر موقع المفوضية على محرك البحث...

الحزب	عدد الأصوات
حزب الأمة	١٠٠
الحزب الاتحادي الديمقراطي	٦٣
الجبهة الإسلامية القومية	٢٨
الحزب القومي السوداني	٨
حزب سابكو	٧
التجمع السياسي لجنوب السودان	٧
المستقلون	٦
الحزب الشيوعي السوداني	٢
حزب الشعب الفيدرالي	١
المؤتمر السوداني الأفريقي	١
مؤتمر البجا	١
تضامن قوى الريف	٠
حزب البعث العربي الاشتراكي	٠
الحزب الوطني الاتحادي	٠
حزب الشعب التقدمي	٠
الأمة أنصار الإمام	٠
المجموع	**٢٢٤**

إذن، في التحليل النهائي، يتضح أن عدم توافر مبدأ الشراكة السياسية في السودان هو المسؤول عن الأزمة السياسية في السودان وفشل الأحزاب السياسية وأدى إلى الانقلابات العسكرية، والتي عملت على تقويض الديمقراطية واستدامة الصراع.

الملاحظ أن أكبر نتيجة في تاريخ الانتخابات في السودان قد فاز بها حزب الأمة هي (١٠١) مقعد من مجموع (٢١٤) مقعد في انتخابات عام ١٩٦٥ – أي بأقل من ٥٠٪. ثم في انتخابات عام ١٩٨٦ بعدد (١٠٠) من جملة (٢٢٤) مقعد – أي بأقل

من النسبة السابق؛ وهذه كانت أخر انتخابات في ديمقراطيات السودان الثلاث منذ الاستقلال. وعندما نأخذ في الاعتبار عدداً من المتغيرات الجديدة منها أن الانقسامات الكثيرة التي تعرض لها الحزب منذ تسعينات القرن الماضي إلى درجة التشظي ومثلها لأحزاب أخرى خاصة منافسه الرئيسي (الحزب الاتحادي الديمقراطي)، وبدرجة أقل الحزب الشيوعي وحزب الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني). مع الأخذ الحسبان أن الانتخابات السابقة كان عدد الأحزاب المنافسة قليل مقارنة بالعشرات منها اليوم. هذه الانقسامات أبعدت الساحة السياسية عن إمكانية وجود حزب جماهيري يستطيع في انتخابات حرة ونزيهة (وفي ديمقراطية حقيقية) أن يحقق اكتساحا أو حتى فوزا كبيرا يتجاوز الـ (٥٠٪).

هذا يزيد الأحزاب ضعفا على ضعف. فعلاوة على عدم وجود الحزب القومي الذي يستوعب في داخله إثنيات متعدده multi-ethnic ومناطق جغرافية مختلفة، فإن الحزب السياسي في السودان يعاني من ضعف داخلي inertia تتمثل في غياب الديمقراطية داخلها. وأكبر دليل على ذلك "خلود" القيادة السياسية في هذه الأحزاب الكبيرة وفي بعضها ما يشبه القداسة (personality cult). وكذلك عدم تماسكها وانشقاقاتها. وينطبق ذلك حتى على الأحزاب العقائدية (الآيديولوجية) مثل حزب الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) الذي أكد الانشقاق فيها عدم وجود ديمقراطية حيث كان ذلك أبرز الأسباب التي أوردتها "مذكرة العشرة" في عام ١٩٩٩ والتي نتج عنها انقسام الحزب إلى (المؤتمر الوطني) و (المؤتمر الشعبي). وكانت مذكرة العشرة قد أشارت إلى غياب الشوري والمؤسسية ... وهذا بتعبير آخر يعني غياب الديمقراطية. غياب الديمقراطية في الممارسة الحزبية يضعف امكانية وجود ديمقراطية حقيقية في النظام السياسي. وهذا يعني غياب أهم أدوات الحكم الرشيد (لأن فاقد الشئ لا يعطيه).

إذن هذه الانشطارات، مقرونة مع قداسة القيادة وتخليدها، وغياب الديمقراطية والمؤسسية في هذه الأحزاب، يجعل الأحزاب أكثر تخلفا وبنيتها أكثر ضعفا. ومما يزيد الأمر سوءً أنه بينما كانت تحتاج فيه هذه الأحزاب إلى التكامل مع غيرها من خلال

تحالفات وشراكة سياسية، تنقسم داخليا ولا تشكل تحالفات مع غيرها من التي تجمع بينهما مشتركات. والتجربة الوحيدة التي كانت تسير في الطريق الصحيح في هذا الاتجاه نحو حزب جماهيري هي الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) لكنها فشلت بسبب الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبته بالانقلاب العسكري على الشرعية وبسبب الأخطاء السياسية الكبيرة ثم الاستبداد وصناعة الأزمات والفساد مما أدى إلى تشويه التجربة وباعد بينها وبين الشعب مما يجعل من العسير عليها مصالحة الشعب والعودة للساحة السياسية السودانية في المستقبل القريب أو حتى المتوسط – علما بأن كثيراً من عضويتها ليست عضوية أصيلة وانما التحقوا بالحزب بدافع المصلحة أو "خوفا وطمعاً" كما صرح بذلك الشيخ علي بيتاي (شيخ خلاوى همشكوريب في شرق السودان) حيث اعترف بذلك في حوار صحفي في احدى الصحف السودانية اليومية.

إذن هنالك حاجة ملحّة لدمج الأحزاب المتشابهة في الفكر والبرامج والأهداف.. وإذا ما اتجهت الأحزاب نحو ذلك فإن سوف تجد الدعم المالي اللازم من المجتمع الدولي. فهنالك كثير من الدول الغربية تقدم مساعدات مالية للأحزاب التي تحارب التشكيل الحزبي على أساس إثني. وأصبحت المساعدات الدولية للأحزاب تشكل بين ٥٪ إلى ٧٪ من المساعدات المخصصة للدعم الدولي للديمقراطية في إطار مقاومة تشكيل أحزاب إثنية (عرقية).

هذا الدعم لا يتم إلا إذا تم التأكد من أن الحزب أصبح لا يقوم على نظام قبلي أو إثنية واحدة بل يكون متعدد الإثنيات multi-ethnic party. وأن المانحين يعتبرون ذلك أهم مؤشر لتحديد الأحزاب التي تستحق الدعم – مع التزام منها بصياغة مبادئ وتلتزم بها وتعكس النوايا بترجمة هذه المبادئ لسياسات حالما يتم انتخابها وتجلس على الحكم. وكذلك على الأحزاب أن تصل إلى جماعات المصلحة وتبذل جهداً ووقتاً كافياً في وضع برامجها السياسية.

كذلك يفترض مجتمع المانحين الداعم للديمقراطية أن الأحزاب الأفريقية تلتزم بالمعايير الديمقراطية في ممارساتها الداخلية. كما أن المجتمع الدولي يشجع الأحزاب البراجماتية

الجماهيرية pragmatic mass-based parties التي سادت في أوربا في الخمسينات من القرن العشرين في التسعينات حيث سنّت كثير من الدول قوانين تحظر الأحزاب الإثنية (العرقية) وقد تم ذلك في ٣٩ دولة من جملة ٤٥ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء.

والهدف تحقيق استقرار سياسي، لأن عدم وجود أحزاب سياسية وطنية/ قومية عابرة للجهويات وجامعة للإثنيات يعيق عملية التحول الديمقراطي السليم لأنها على مستوى السلوك السياسي للفرد تؤثر سلبا على الخيارات وعلى التنافس الديمقراطي. وهي أيضا تقلل من انفتاح النخب وتزيد من الاستقطاب السياسي وتجعل من التغيير السياسي مشروطاً بمعدلات المشاركة في الانتخابات (التصويت).

يمكن تصور دور الأحزاب – ضمن منظومة اللاعبين – من خلال الشكل التالي:

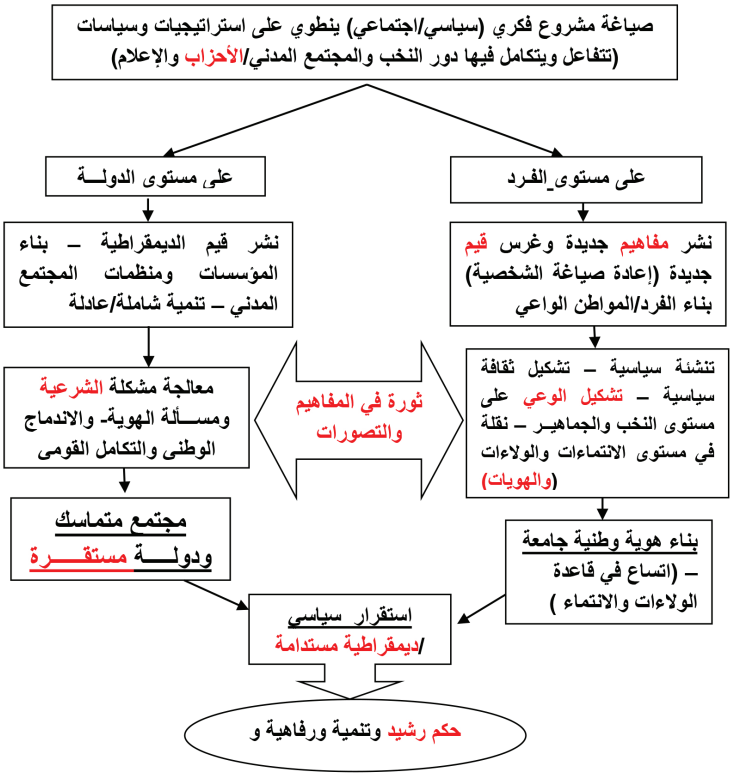

مخطط لمشروع فكري سياسي/ اجتماعي للتحول الشامل وبناء الديمقراطية المستدامة والحكم الرشيد والاستقرار السياسي (يجب أن تكون الأحزاب رائدة فيه)

الخاتمة:

يمك القول إن أكبر ضامن للاستقرار السياسي في السودان في المرحلة القادمة هو إصلاح الأحزاب السياسية وتطبيق الديمقراطية داخلها وتدريب كوادرها على العمل السياسي الرشيد وعلى كيفية صناعة السياسة واتخاذ القرار، وكيفية تحويل الحزب إلى "مؤسسة سياسية" تقوم على نظام أساسي وتلتزم بدستور يضبط عملها في سياق الشفافية والمحاسبة والمؤسسية؛ وعملية سياسية تقوم على ديمقراطية حقيقية في داخل الحزب.

كذلك أن تتجه الأحزاب نحو التحالفات بحيث أن أية مجموعة بها قواسم مشتركة كبيرة عليها أن تندمج في حزب واحد كبير، متماسك وقوي (خير لرئيس حزب صغير وضعيف أن يكون نائبا أو سكرتيراً/ أميناً عاما في حزب كبير وقوي).

ضرورة أن تتجاوز الأحزاب حصر عضويتها في إثنية أو جهوية محددة بأن تنفتح على كل الإثنيات والجهات في السودان حتى تشكل حزب متعدد الإثنيات/ الأعراق – حزب جماهيري وقومي. عدم وجود أحزاب بهذه الخصائص يضعف البنية الحزبية ويضعف النظام السياسي ويؤثر سلبا على الممارسة السياسية ويعيق الحكم الرشيد والديمقراطية المستدامة.

وأخيراً تخلص الورقة إلى الملاحظات التالية:

أولاً: النظام السياسي الديمقراطي (الحزبي/ البرلماني) في السودان من أكثر الأنظمة حاجة للائتلاف لعدم وجود حزب جماهيري يحصل على الأغلبية بحسب نتائج الانتخابات التي جرت في الفترات الديمقراطية الثلاث.

ثانياً: يحتاج الواقع السياسي في السودان إلى شراكة سياسية لتمثيل أكبر عدد ممكن من مكونات المجتمع السوداني العالي التعدد والمتنوع الاثنيات. وذلك لأن هذا المجتمع السوداني وبحكم طبيعة تكوينه الإثني المتعدد يحتاج لشراكة تحقق قسمة السلطة والثروة بين مختلف قومياته بعدالة، ويا حبذا لو تم ذلك في إطار صيغة من **الديمقراطية التوافقية**.

ثالثاً: تفتقر العقلية السياسية السودانية إلى **ثقافة الشراكة والمشاركة والتحالفات** وتعزها ثقافة التنازل والتوافق والعمل الجماعي المشترك وتنزع إلى الفردانية وحب السلطة والسيطرة والقيادة والأنانية. كما تفتقر الشخصية السودانية والعقلية السياسية السودانية إلى ثقافة قبول الآخر وإلى روح المشاركة وروح الفريق (team work) ويبرز الاختلاف في الرأي والاختلاف إلى درجة الانشقاق حتى في في إطار النسق الأيديولوجي الواحد. وقد أثبتت ذلك التجارب الحزبية المختلفة التي أشارت إليها الورقة كما يؤكد ذلك الانشقاقات الكثيرة التي وسمت حركات دارفور المتمردة (أكثر من ٣٠ حركة) رغم وحدة الهدف والقضية والمصلحة.

رابعاً: تفتقر العقلية السياسية السودانية (وكذا الشخصية السودانية بصورة عامة) إلى "المرونة" و إلى القدرة على التكيف والحكمة؛ فهي شخصية انفعالية وذاتية وتتعامل برد الفعل أكثر من المبادرة. ترتبط بهذه النقطة والنقطة السابقة بالتركيبة النفسية/ الاجتماعية للشخصية السودانية فهي وليدة وربيبة مجتمع أبوي Patriarchyينزع إلى التسلط authoritativeواحتكار القرار.

خامساً: الشخصية السودانية تغرق في التفاصيل الصغيرة ويسيطر عليها ما هو لحظي وآني وتكتيكي ومرحلي وتفتقر إلى الصبر والنفس الطويل، تستعجل النتائج وتقفز فوق المراحل، ويعوزها النظر للمستقبل وبالتالي التخطيط الاستراتيجي. وقد انعكست هذه التركيبة النفسية على السلوك السياسي وكان نتاج ذلك – جزئياً – فشلا لتحالفات وغياب الشراكة السياسية.

معالجة هذه العيوب والسلبيات يعزز من إمكانية بناء حكم رشيد يساعد على استدامة الديمقراطية والاستقرار السياسي اللازم لمناخ التنمية والاستثمار لتحقيق النهضة والتقدم.

المراجع والمصادر:

١. أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية، غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير،٢٠١٢م

٢. رياض عشوش،مجدي نويري، بن البارسعد، الحكم الراشد، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، رسالة ماجستير،٢٠٠٨م

٣. نبيل البابلي، الحكم الرشيد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، ٩/ ٢٠١٩، ١ https//eips-eg.org/wp-contents

٤. عبده مختار، نوعية الديمقراطية، صحيفة الانتباهة، الخرطوم: ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٥

٥. برنامج تنوع الديمقراطية في العالم (V-Democracy) برنامج تقوم تنفذه سنويا جامعة جوتنبرح في السويد (قسم العلوم السياسية) حيث يعمل على تقييم حال الديمقراطية – من كل الجوانب والأبعاد – في الدول المختلفة (كاتب هذا البحث هو خبير قطري country expert في هذا البرنامج لدولتي السودان وجنوب السودان)، ويتم ذلك الكترونيا (online coding).

٦. عبده مختار موسى، "واقع الشراكة السياسية في السودان: ديناميات التحالف ومعوقات الشراكة"، ورقة قُـدِّمت لندوة "الشراكة السياسية في الوطن العربي"، نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ١٩ – ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

٧. للمزيد من التفاصيل حول الحركة الإسلامية في السودان أنظر: عبده مختار موسى، "تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات"، المرجع السابق، ص ١٥٣.

٨. مصطفى عبد العزيز البطل، "دفاتر الديمقراطية البرلمانية الثالثة"، صحيفة السوداني، الخرطوم: ٨/ ٩/ ٢٠١٥

٩. جريدة السوداني، الخرطوم: ٥/ ١١/ ٢٠١٩.

المراجع والمصادر الأجنبية:

1. Abdu Mukhtar Musa, "Electoral Systems and Political Behaviour: Challeng-

es Facing Democratization in the Sudan", a paper presented at the Sudan's Studies Association Conference, no. 29, on: "Sudan's Elections and the Referendum: Choices, Last Chances, A Time for Change?," May 28 – 30, 2010, Purdue University, West Lafayette, Indiana, USA

2. Angus Ritchie, Inclusive Populism, USA, Indiana, University of Notre Dame Press, 2019

3. Liebowitz, Jay, "Strategic intelligence: business intelligence, competitive Intelligence, and knowledge management", Boca Raton New York, Taylor& Francis Group, Auerbach Publications, 20064 ..

5. Jan Teorel and Michael Wahman, "Institutional stepping stones for democracy: how and why multipartyism enhances democratic change". In: Democratization. London, Routledge: Taylor & Francis Group, Volume 25,Number 1, January 2018,

6. Sebastian Elischer, Political Parties in Africa: Ethnicity and Party Formation. New York: Cambridge University Press, 2013.